

## التحكيمات المؤسسية للنظام الريعي في الجزائر The institutional Arbitrations of the rent-oriented Regim in Algeria

سمير بلال<sup>1,\*</sup><sup>1</sup> جامعة مولود معمري — تيزي وزو (الجزائر)Samir BELLAL<sup>1,\*</sup><sup>1</sup> Mouloud Mammeri University – Tizi-ouzou (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2023/12/03 ؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2023/12/24 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2023/12/29

**ملخص:** تهدف هذه الورقة الى تقديم وصف مقتضب للتسويات المؤسسية التي تميز المسار الاقتصادي للجزائر خلال العقدين الماضيين، وذلك من خلال الخيارات الأساسية المرتبطة بعملية الضبط الاقتصادي في أشكالها المتعلقة بالميزانية، الاندماج في الاقتصاد الدولي، نمط تكون الأسعار والمنافسة وصيغ تعبئة اليد العاملة، الى جانب الأشكال الملموسة التي يأخذها تسيير القيد النقدي. تستنتج الورقة، إنطلاقا من تحليل مبني على نظرية الضبط الإقتصادي، أن هذه التسويات، المكونة لنمط ضبط اقتصادي في شكل ترتيب مؤسسي غامض، ساهمت الى حد كبير في تعزيز الطبيعة الريعية لنظام النمو من خلال تقزيم دور العلاقة الأجرية، عدم التوافق بين الضبطيات الاقتصادية الجزئية وعدم القدرة على خلق و "توجيه" ديناميكية إنتاجية جديدة.

الكلمات المفتاح: النظام الريعي، نمط الضبط، الترتيبات المؤسسية، تراكم.

تصنيف JEL: O1, O2, B52, L5

**Abstract:** This paper aims to provide a brief description of the institutional settlements that characterize the economic path of Algeria during the past two decades, through the basic options related to the process of economic regulation in its forms related to the budget, integration into the international economy, the pattern of price formation, competition and labor mobilization formulas, in addition to the tangible forms that the monetary politics takes. The paper concludes, based on an analysis founded on the economic regulation theory, that these adjustments, which constitute a mode of economic regulation in the form of an ambiguous institutional settlement, have contributed greatly to strengthening the rentier nature of the growth system by devoting the modest role of the wage relationship, the incompatibility between the partial economic regulations and the inability to create and "direct" a new productive dynamic.

**Keywords:** Rent-oriented regim, mode of regulation, institutional arbitrations, accumulation.**Jel Classification Codes :** B52 ; L5 ; O1 ; O2\* Corresponding author, e-mail: [Samirbellal@yahoo.fr](mailto:Samirbellal@yahoo.fr)

**مقدمة:**

إن الأزمة الهيكلية التي تميز الاقتصاد في الجزائر تأتي في سياق مؤسسي (institutional context) خاص وبعيد من أن يشكل عاملاً من عوامل الصمود وهذا ما يجعل مشروع الإصلاح الاقتصادي مكلفاً للغاية اجتماعياً ويحمل في الجانب السياسي مخاطر عدم الاستقرار والاضطراب. منذ عام 1999، وهي السنة التي شهدت تزامن صعود سلطة سياسية جديدة مع ارتفاع تدريجي ومستمر لأسعار المحروقات، انخرقت البلاد بحزم إلى نشوة غير مسبوقة في الإنفاق، تتجلى عواقبها اليوم في الوصول إلى حالة أصبحت فيها التعديلات الهامشية غير كافية للتعامل مع العجز في الموارد. الحجم الهائل لهذا الأخير هو نتاج سياسة شعبية متراخية تم تبنيها، إذا جاز التعبير، بشكل طبيعي بفضل التسهيلات الواسعة التي سمح بها الانتعاش المالي بين عامي 2000 و2015. و لكونها تعبير عن تسوية اجتماعية (social compromise) مقبولة على نطاق واسع ولا تعاني في الظاهر من أي إنتقاد، تشكل الشعبية اليوم عقبة رئيسية في طريق التغيير. ما هي العناصر المكونة لهذه التسوية الشعبية (populist compromise) التي تجعل اليوم عملية الخروج من أزمة النظام الإقتصادي أصعب وأكثر حرجاً؟

بشكل عام، تقوم هذه التسوية على الطبيعة الريعية لنظام النمو. من الناحية العملية، يمكن قراءة هذه الطبيعة الريعية في الإحصاءات المتعلقة بتركيبة موارد الناتج المحلي الخام، وحصة الربع الخارجي في موارد ميزانية الدولة وفي هيكل الصادرات<sup>1</sup>. بعيداً عن الإحصائيات، فإن التسوية المشار إليها يمكن النظر إليها كمجموعة متجانسة من التدوينات (codifications) (الرسمية وغير الرسمية) للعلاقات الاجتماعية الرئيسية السائدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. تتميز هذه التدوينات بخصوصية كونها في الأساس هي نفسها تلك التي كانت تسود أثناء الأزمة التي حدثت في منتصف الثمانينيات، لدرجة أنه نستطيع التحدث عن ديمومة أكيدة في السياق المؤسسي للأزمة. هذا الأخير يظهر بصيغة تذكرنا عناصره المكونة بشكل عجيب بتلك التي نلاحظها في العديد من الاقتصادات الريعية في فترات الأزمة.

**1 - ترتيبات مؤسساتية لنظام ريعي:**

تصدر هذه العناصر الدولة من خلال خياراتها المتعلقة بالميزانية (budgetary choices). فيما تشير العناصر المكونة الأخرى، على التوالي وحسب ترتيب هرمي، إلى طريقة اندماج الاقتصاد الوطني في التقسيم الدولي للعمل، نمط تكون الأسعار والمنافسة، صيغ تعبئة اليد العاملة، وإلى الأشكال الملموسة التي يأخذها تسيير القيد النقدي.

**1.1. ميزانية تستند إلى الربح:**

كما كان الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تبقى ميزانية الدولة تشكل، في الأداء العام للاقتصاد، نقطة الارتباط بين قطاع المحروقات وبقية الاقتصاد، ليس فقط لأنها تغذى بشكل أساسي من الجباية النفطية (oil taxation)، ولكن أيضاً لأنها الوسيلة التي من خلالها يتم تداول الجزء الأكبر من عائدات النفط.

من الناحية الهيكلية، تظل ميزانية الدولة معتمدة بشكل كبير على أسعار المحروقات في السوق العالمية. لذلك تبقى تركيبة الميزانية تتميز بثقل الجباية النفطية.

تجدر الإشارة إلى أن الطفرة النفطية (oil boom) التي حدثت في عام 2000 أدت إلى وضع جديد من حيث توفر الموارد. منذ عام 2000، ارتفعت هاته الموارد بأكثر من الضعف لتصل إلى مستويات غير مسبوقة. ومن أجل تسيير لدورة عائدات النفط هذه بشكل أفضل يسمح باحتساب آثار تقلب أسعار الريميل، تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات في عام 2000. وقد تحصل هذا الصندوق، الذي كان يتلقى الفائض من الجباية النفطية، على مبالغ كبيرة.

من جانب النفقات، نلاحظ، أولاً، أن ميزانية الدولة تتحمل نفقات اجتماعية باهظة، لا سيما من خلال دعم أسعار منتجات الاستهلاك الواسع، وتمويل الإسكان، والتحويلات الاجتماعية الأخرى. ثانياً، نلاحظ أن القطاع الاقتصادي العمومي لا يزال يشكل عبئاً ثقيلاً للغاية على ميزانية الدولة التي تتحمل باستمرار خسائر الشركات العاجزة. العجز المالي للشركات العمومية يثقل بدوره كاهل البنوك، التي هي أيضاً عمومية، مما يجبر الخزينة العمومية على إعادة رسميتها بشكل دوري. وأخيراً، وكما هو الحال في الأنظمة التي يأتي فيها الجزء الأكبر من موارد الميزانية من الربح النفطي، تواجه الدولة حتماً، من خلال تسويات متعلقة بالميزانية، الضروريتين التقليديتين: (الضرورة الاقتصادية) (the economic imperative) المتعلقة بتمويل عملية التراكم والضرورة السياسية (the politic imperative) المتعلقة بدعم إعادة توزيع الثروة. ويبقى السؤال مطروح حول معرفة أي من الضروريتين طغت في حركية الميزانية في السنوات الماضية. الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة لأن طبيعة التسوية المؤسساتية تظل غامضة، مثل الربح<sup>2</sup>. من الناحية النظرية، يتم حل هذا التوازن بين الضروريتين وفقاً لدرجة شدة ضرورة إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم، من جهة، ودرجة قدرة هذا النظام على التحكم في المجتمع وتعبئته، من جهة أخرى. منذ

عام 2011، ومع ظهور ما أصبح يُعرف باسم "الربيع العربي"، يبدو أن الضرورة السياسية لإعادة التوزيع قد فرضت نفسها إلى حد كبير على الضرورة الاقتصادية لتدعيم عملية التراكم.

## 2.1. اندماج في الاقتصاد الدولي مبني على منطق "استخراجي":

يتكون نمط الاندماج الدولي للاقتصاد (the mode of international integration of the economy) من عدة عناصر. سنتطرق هنا بعجالة لمسألة التبادل التجاري مع بقية العالم، الاستثمار الأجنبي المباشر، وعنصر أخير غالباً ما يكون مغيباً في النقاش العام وهو إدارة سعر صرف العملة الوطنية.

الفعل البارز الذي نلاحظه هو فتح غير مدروس للحدود الاقتصادية للبلاد وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال تصدير المحروقات، إذ يبدو أن البلاد لم تفلح في إيجاد دواء للتسمم النفطي الذي أصابها. وبالفعل، شهدت سنوات التسعينيات بداية عملية انفتاح خارجي سريعة ومفاجئة، في أعقاب ضغوط خارجية. في عام 1991، تم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وقد تم تعزيز هذا الانفتاح مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أجبر البلاد على تحرير شديد لتجارها الخارجية.

هذا الانفتاح لم يقلص من آثار التسمم النفطي على بنية الصادرات بل جعلها تزداد بشكل غير مسبوق إذ تظهر البيانات الإحصائية أن قطاع المحروقات يظل العامل الأساسي في الاندماج الدولي للاقتصاد الجزائري، وهو اتجاه ساهمت سياسة التحرير في تفاقمه على ما يبدو. ومع ذلك، فإن ظهور وضع مواتٍ في سوق النفط العالمية اعتباراً من عام 1999 مكن البلاد، على مستوى الاقتصاد الكلي، من تعزيز موقعها الخارجي إلى درجة أن أصبحت، اعتباراً من عام 2002، داتناً صافياً لبقية العالم لكون حجم احتياطات النقد الأجنبي أضحى أكبر من حجم الدين الخارجي، وهو اتجاه يستمر حتى يومنا هذا.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)، وهو العنصر الأساسي الآخر لنمط الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد كان منذ عام 1999 موضوع اهتمام سياسي لا يتناسب قط مع انتشاره الفعلي. لقد ظهر جلياً أن وجود هذا النوع من الاستثمار متواضع للغاية، ناهيك عن كونه مخيب للآمال.

إن التقييم الموجز للعقدين الماضيين من تواجد رأس المال الأجنبي في الجزائر يجعل من الممكن تسليط الضوء على ميزتين رئيسيتين: تواجد متواضع للغاية من حيث الحجم (01٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في المتوسط) وانتشار قطاعي يقوم على منطق "استخراجي" (extractivist) أكثر منه منتج أو منشئ للقيمة<sup>3</sup>. والحديث بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما ركز على ما يسمى بقطاع "السلع القابلة للتبادل" (tradable goods). بشكل عام، كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتصرف وكأنه مضخة حقيقية لامتنعاص السيولة الدولية للبلاد.

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأنه إذا كان انتشار رأس المال الأجنبي سار على هذا النمط، فذلك يرجع على وجه الخصوص لكون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يخضع لأولويات وطنية. فغياب سياسة حكومية على مستوى التوجهات القطاعية للاستثمارات وعلى مستوى نظام المشاركة (participation scheme) يفسر بلا شك هيمنة الطبيعة "الاستخراجية" الأساسية للاستثمار الأجنبي. علاوة على ذلك، فإن هيمنة السلوك الربيعي (rent seeking) الذي يميز عمل رأس المال الأجنبي ليس حكراً على هذا الأخير، فهو حاضر عند جميع الفاعلين في عملية التراكم، بدءاً من رأس المال الخاص المحلي<sup>4</sup>.

أما فيما يتعلق بتهرب رأس المال الصناعي الأجنبي على الرغم من توفر ما وصفه الاستاذ بن أشهوب بـ "الحاذية المحتملة للاقتصاد"<sup>5</sup>، فيبدو أنه لا ينبغي البحث عن أسبابه في التكوين الجديد المعتمد للعلاقة الأجرية بقدر ما ينبغي البحث عنها في نمط الاندماج الدولي للاقتصاد الجزائري: فالرغبة في جذب رأس المال الأجنبي من خلال إقامة علاقة أحرية من النوع "التاليوري البدائي" (primitive taylorism) قد أجبقت بسبب الفتح الشديد للحدود الاقتصادية من خلال تفكيك التعريفات الجمركية و نزع السلاح الجمركي. كل هذا يذكرنا بالتناقض القديم المعروف في النظرية الاقتصادية بين التنقل الدولي الحر للسلع وتنقل رأس المال، كون كلاهما يميل، من خلال السعي إلى مساواة ظروف الإنتاج على نطاق دولي، إلى استبعاد بعضهما البعض بشكل متبادل<sup>6</sup>.

ما قيل للتو عن التداعيات المرتبطة بالانفتاح التجاري يمكن أن يمتد ليشمل المكون الآخر للاندمج في الاقتصاد الدولي: سعر الصرف (exchange rate). إن تحديد سعر الصرف، على عكس ما يشاع في كثير من الأحيان، هو قرار سياسي بامتياز. كما هو الحال مع الانفتاح التجاري والتفكيك الجمركي، فإن المغالاة في تقدير قيمة العملة الوطنية، وهي الميزة التي نلاحظها غالباً في الاقتصاد الربيعي، هو اختيار يحمل نفس المخاطر كتلك التي سبق لنا الإشارة إليها، بحيث يصبح مصدر تقويض لكل نهج يهدف لتعزيز نظام نمو مستقل عن الربيع.

في الواقع، في النظام الريعي، يعتبر سعر الصرف عنصراً يحدد إلى حد كبير طبيعة المشروع الاقتصادي والسياسي الذي تقترح السلطة السياسية تنفيذه. في هذا النوع من الأنظمة، يطغى، في كثير من الأحيان، منطق التوزيع على باقي الاعتبارات. من الناحية العملية، يُترجم هذا الوضع بمبالغة هيكلية في تقييم العملة الوطنية (currency overvaluation)، مبالغة تكون ممكنة وفي المتناول بفضل توفر الريع الخارجي. لأسباب تتعلق أكثر بالاعتبارات السياسية المتعلقة بالبحث عن الشرعية أو السيطرة، يتم استخدام قيمة العملة الوطنية من قبل الدولة لتكون بمثابة وسيلة لتلبية المطالب الاجتماعية المختلفة الموجهة إليها. إن منطق التوزيع، المتأصل في الأنظمة الريعية، يدفع إلى ممارسة سعر صرف مبالغ فيه. على العكس من ذلك، فإن السير في اتجاه خفض قيمة العملة هو وضع، على الرغم من ندرة حدوثه في النظام الريعي، يميل إلى وجوم منطق التوزيع (distributive logic).

يظهر التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر بوضوح أن سياسة سعر صرف الدينار لعبت دوراً حاسماً في توجيه الطلب المحلي نحو الإنتاج الأجنبي (الواردات) على حساب الإنتاج المحلي الذي وجد نفسه في وضع اختناق. كما أنها ساهمت بلا شك بشكل كبير في توجيه طاقات الإنتاج المحلية إلى الأنشطة المحمية من المنافسة الأجنبية (الخدمات والبناء وما إلى ذلك) على حساب الأنشطة الصناعية على وجه الخصوص. من الواضح أن هذا الوضع يذكرنا بما تم التنبؤ به بالفعل وتم وصفه بإسهاب من قبل النظرية الشهيرة للمرض الهولندي (dutch disease)<sup>7</sup>.

### 3.1. تجسيد آليات الضبط بالأسعار:

مع مطلع التسعينيات تم تكريس التحرير الرسمي للأسعار وإضفاء الطابع المؤسساتي على المنافسة (institutionalization of competition). وقد شكل التحرير الجزئي للأسعار قطيعة كبيرة مع المنطق الإداري الذي طالما وجه سياسة الأسعار في الجزائر. ومع ذلك، يضل هذا التحرير ذو فاعلية محدودة بسبب مواجهته للهياكل الاحتكارية (monopolistic structures) الموروثة من الماضي. بالإضافة إلى كونها تساهم، من خلال الإبقاء على الطابع غير المرن للعرض، في عرقلة الدور الضبطي للأسعار، تؤدي البنية الاحتكارية للاقتصاد إلى استمرار في طغيان الوضعيات التي تدر ريع احتكاري. لذلك يبدو أن غياب الهياكل الاقتصادية التنافسية هو العقبة الرئيسية أمام تجسيد عملية الضبط بالأسعار. فإنشاء هذه الهياكل التنافسية غالباً ما تكون سهلة التشريع ولكنها تبقى صعبة التجسيد.

علاوة على ذلك، إذا كان التحرير الاقتصادي الذي تم في بداية التسعينيات قد وسع بشكل كبير، من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي على حرية الأسعار، مجال التبادل السلعي (merchant exchange) وفق منطق السوق، فلا تزال هناك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات مستبعدة كلياً من حقل التبادل وفق منطق السوق، إذ ماتزال أسعار هذه الأخيرة تخضع للإدارة أو التنظيم. في الواقع، نلاحظ أن مجال التبادل السلعي يتحدد وفقاً لمستوى توفر الريع: اتساع التبادل السلعي خلال التسعينيات جاء بعد تقلص شديد في المداخل الريعية خلال هذه الفترة، وهو التقلص الذي أدى إلى إلغاء الإعانات (subsidies) المختلفة المخصصة للحفاظ على الأسعار المحددة إدارياً. مع الانتعاش الدائم في أسعار النفط، استعادت الدولة الوسائل المالية التي تمكنها من تقليص، أو على الأقل احتواء، نطاق التبادل عبر السوق.

### 4.1. تنوع في أشكال تعبئة اليد العاملة:

في اقتصاد نامي وريعي مثل اقتصاد الجزائر، العلاقة الأجرية (salary report) بعيدة كل البعد من أن تكون مؤسسة مركزية (central institution). ولكن ذلك لا ينبغي أن يخفي حقيقة أن أساليب تعبئة اليد العاملة تلعب، في جميع الحالات، دوراً أساسياً في عمليات التنمية.

بشكل عام، عرفت أشكال تعبئة العمالة (forms of employment) تطور ملحوظ. سواء كان في الجانب الشكلي للتدوين القانوني لعلاقات العمل (legal codification of employment relationships) أو الجانب العملي. من وجهة النظر القانونية، يشكل تشريع العمل الجديد قطيعة كاملة مع النظام القديم من حيث أنه، بشكل عام، يسمح بمرونة أكبر في أداء سوق العمل. لكن يبدو أن هذا لم يكن كافياً لكي يصبح القطاع الصناعي فعالاً. وهو ما نلاحظه خصوصاً في القطاع العمومي الصناعي، الذي يشكل في الحقيقة الحقل الحصري لتطبيق الأحكام التنظيمية القانونية الجديدة، حيث إنه في القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي)، يعمل سوق العمل بمرونة لا منتبهة بحيث تبقى الأحمال، إذا اعتبرنا هذا الجانب فقط من علاقة العمل، مرتبطة بالإنتاجية الحدية (marginal productivity).

تجدد الإشارة أخيراً إلى أنه في القطاع العام لا تزال قيود العلاقة الأجرية متحيزة بشكل كبير لكون الممارسات الزبانية (clientelist practices) في هذا القطاع هي التي تسود وعلى نطاق واسع<sup>8</sup>.

### 5.1. من التعديل الهيكلي إلى الفائض في السيولة النقدية:

في نظام التراكم الريعي، يتم تداول الريع من خلال وساطة النقد (the currency). النقد هو الشكل الضروري لوجود الريع، على الأقل شكله المهيمن. في هذا النوع من الأنظمة، يكون خلق النقود (monetary creation) مقيداً، من بين عناصر أخرى، بطبيعة

الدولة. من هذا البعد السياسي البارز للمسألة النقدية تتبع صعوبة تفسير الظروف التي بموجبها يمكن لمنطق السياسة أن يدخل في توافق (synergy) مع المنطق الاقتصادي.

بعدما كان مجرد مكون من مكونات الدولة مكلف بتنفيذ القرارات المتخذة على المستوى السياسي، عرف النظام المصرفي (banking system)، مع إصدار قانون النقد والقرض الشهير، تغييرات شكلية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة السياسية والسلطة النقدية إذ تجيز الأحكام القانونية استقلالية نسبية للبنك المركزي وتعيد الاعتبار للعملة في وظائفها التقليدية. ولكن بغض النظر عن الجانب الشكلي، تجدر الملاحظة أن سياسة إدارة القيد النقدي تبقى رهينة لحالة سوق النفط. ويمكن تمييز فترتين في هذا الصدد: فترة التسعينيات التي هيمنت عليها مشاكل ميزان المدفوعات (balance of payments)، والفترة التي تلت سنة 2000 التي تميزت بتحسين كبير ودائم في شروط التبادل (terms of trade) مع الخارج.

في البداية إذن كانت السياسة النقدية عنصر من عناصر سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي (stabilization and structural adjustment policy). الطفرة النفطية التي تلت مع بداية الالفية فتحت، من جانبها، مرحلة جديدة خلقت وضع غير مسوق: فائض في السيولة النقدية. وقد سعت السياسة النقدية جاهدة لتثبيت الأسعار من خلال تعقيم الفائض.

بالإضافة إلى التحكم الصارم في حجم العرض النقدي، هناك عنصر آخر يميز تكوين العلاقة النقدية: القرض. وقد عرف هذا الأخير تقنين في حجمه، وتمكين للقطاع الخاص من الوصول إليه بشكل متزايد، كما نسجل استمرار للظاهرة السلبية المتعلقة بالجودة الرديئة لمحفظة الديون على مستوى البنوك العمومية. لهذا الوضع، يمكننا أن نضيف القيد المفروض على البنوك العمومية في شكل إجبار غير رسمي على تمويل كيانات أو مؤسسات خاصة دون تقييم لملاءمتها المالية، مما يشكل مصدراً إضافياً للعجز. أخيراً، يمكن لنا أن نعتبر أن التسيير المركزي للقرض البنكي، وهو تسيير يبدو متاح في هذه الحالة بسبب ملكية الدولة المباشرة لغالبية كبيرة من المؤسسات المصرفية، من شأنه أن يجعل من الممكن إنشاء قناة انتقال (transmission channel) بين الإرادة السياسية للدولة، عندما تكون هذه الأخيرة حاملة لمشروع صناعي وطني، والنشاط الاقتصادي للمتعاملين الخواص. لكن عندما نلاحظ أداء النظام المصرفي في الجزائر، لا يسع الملاحظ إلا أن يتفاجأ بحقيقة أنه خلال ثلاثة عقود من "الإصلاحات" و "الإصلاحات المضادة"، لم يتم حشد وتعبئة أداة القرض، وهي أداة قوية في إخضاع عالم الأعمال للإرادة الاقتصادية للدولة، بطريقة أو بأخرى، من قبل هذه الأخيرة. نذكر فقط إن التسيير المركزي للقرض يهدف إلى تشجيع قطاعات وأنشطة معينة على وجه الخصوص، ولكن في ظل غياب مشروع صناعي، لا يمكن لذلك النمط من التسيير أن يعتمد. وكتيجة لما سبق ذكره نرى في الواقع "مشهد" لنظام مصرفي حكومي متروك لشأنه، يعمل بدون أدنى أفق ويغرق تحت وطأة سيولة فائضة وعقيمة.

## 2. ضبط اقتصادي في شكل تسوية مؤسساتية غامضة:

بعيدا عن التشخيصات التي تعتمد على التكوينات القطبية (الدولة مقابل السوق)، فإن نمط الضبط الاقتصادي الذي تم ذكره ووصف مكوناته الرئيسية بشكل مقتضب في الفقرات السابقة يمكن اعتباره كتسوية مؤسساتية لها تأثيرها فيما يتعلق بمتطلبات التنمية والتراكم في نظام ريعي مثل الذي يسود في الجزائر.

تكلمة للتحليل السابق، الذي لم يأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب، سننتقل في هذا القسم لأوجه التكامل والتسلسل الهرمي التي تربط الضبطيات الجزئية (partial regulations) فيما بينها. في كثير من الأحيان، تعتمد فاعلية نمط الضبط على محتوى التكوينات المموسة التي تتخذها كل من الضبطيات الجزئية، ولكن بدرجة أقل من اعتمادها على قدرتها على أن تشكل كنظام (system). فالضبطيات الجزئية هي في الواقع عناصر تكاملية لمجموعة يتم قياس فاعليتها بدرجة تحقيق الأهداف، الرسمية أو غير الرسمية، التي يحددها المجتمع (أي الدولة) لعملية الضبط الاقتصادي ككل. لذلك من الضروري النظر إلى نمط الضبط الاقتصادي كمجموعة من القواعد التي تشكل نظاماً له غرضه الخاص.

من وجهة النظر هذه، فإن نمط الضبط المعتمد في الجزائر يمكن اعتباره كمحاولة لاستغلال السوق لضمان استدامة النظام الريعي. وعلى الرغم من أن الأمر قد يبدو متناقضا، فإن عملية التحرير الاقتصادي في الجزائر قد عززت، في شكلها العملي والى حد بعيد، الأسس الريعية للاقتصاد الوطني. من نفس المنظور، يبدو أن نمط الضبط الاقتصادي المعتمد يعبر عن حل وسط أو تسوية مؤسساتية غامضة بسبب كونه، كما في الماضي، يكرس الفجوة الكبيرة بين النوايا السياسية والممارسات الاقتصادية.

يمكن قراءة غموض التسوية المؤسساتية التي يعبر عنها نمط الضبط من خلال أشكال محددة. من أهمها، يمكن أن نذكر الدور الثانوي أو الهامشي للعلاقة الأخرية في مسار إعادة الإنتاج الاقتصادي للمجتمع بأسره، والذي يقوم على الربح الخارجي أكثر منه على العمل؛ ديمومة عدم التوافق بين الضبطيات الجزئية، مما يجرم السياسة الاقتصادية للبلاد من التماسك الذي من شأنه أن يمنحها طابع أو صفة مشروع تنمية؛ وأخيراً، عدم قدرة الترتيب المؤسساتي المطبق على خلق حركية إنتاجية، نتيجة عدم توافق الضبطيات الجزئية.

## 1.2. دور متواضع للعلاقة الأجرية:

تعتبر العلاقة الأجرية مؤسسة مركزية ومحورية في اقتصادات السوق. في الجزائر، لا تحتل هذه العلاقة سوى مكان ثانوي، هامشي. فهي ليست في قلب عملية الضبط المؤسساتي. هذه الأخيرة يسيطر عليها نمط الاندماج الدولي للاقتصاد والدولة من خلال ميزانيتها، وهي الأشكال المؤسساتية التي تركز تشكيلاها الخاصة الوزن الساحق للريع النفطي. تلعب الدولة، من خلال ميزانيتها الممولة أساسا من الريع النفطي، دوراً مركزياً في هذا التكوين العام.

في الواقع، يؤثر الريع على جميع العلاقات الاجتماعية. في مجال تعبئة اليد العاملة، فإنه يتدخل بشكل واضح في تحديد مستوى الإنتاجية والأحور وشروط الحماية الاجتماعية. يعتمد توزيع الفائض، الذي يأتي جزؤه الأكبر من الريع الخارجي، على العلاقات الزبانية أكثر من اعتماده على النشاط الإنتاجي للأفراد أو الشركات.

ومع ذلك، ومن وجهة نظر معينة، تظل مكانة العلاقة الأجرية في التحول المؤسساتي مركزية. من هذا المنظور، يبدو من المعقول الاعتقاد بأن توفر الريع الخارجي من شأنه أن يسمح، عندما يتوافق تكوين العلاقة الأجرية مع ما يقتضيه مجمع أو مركب الآلات، بتخفيف حدة معدل استغلال العمل، ولو من خلال التكفل بجزء من الأجر غير المباشر. من الواضح أن وجود الريع الخارجي لا يتعارض، من حيث المبدأ، مع إقامة علاقة أجرية من نوع "تaylorian report" بل ويمكن أن يحفزها، مع العلم أنه في سياق التكوين الحالي للقسم الدولي للعمل، يبدو أنه من المستحيل أكثر فأكثر بالنسبة لبلد متخلف أن يطلق عملية زيادة الإنتاجية بدون إحداث قفزة في معدل استغلال قوة العمل.

إن بناء تكوين "تaylorian" لعلاقات العمل يعتبر، في الوقت الحالي، احتمال نظري بحت. في كتابه المشهور "العالم الثالث في أزمة" 9، يشير كارلوس أومينامي إلى أنه في البلدان التي نجحت في وضع نظام فوردي هامشي (كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك، وغيرها)، حدث التحول المؤسساتي في كثير من الأحيان وفقاً لنموذج قائم على التسلسل الاقتصادي "تaylorian بدائية - فوردية هامشية - فوردية مستقلة". ومع ذلك، في دولة ذات نظام ريعي، يبقى السؤال هو ليس ما إذا كان يجب أن يأخذ الانتقال المؤسساتي المسار الذي يشير إليه مثل هذا التسلسل من أجل تحقيق النجاح، بل بالأحرى ما إذا كان هذا الانتقال ممكناً. فالتaylorian البدائية، التي تشير إلى المرحلة الأولى من العملية، هي في الواقع صعبة تحدد أحد أكثر التكوينات قسوة للعلاقة الأجرية، أي الأكثر ملاءمة لرأس المال والأكثر تقييداً للعمالة. إن حضور ريع من أصل خارجي، وهو علاوة على ذلك، يخضع حصرياً لدولة مهتمة بالوحدة السياسية للمجموعة الوطنية أكثر من اهتمامها بالاستخدام "المتنافر" للريع، يجعل احتمال حدوث مثل هذا التسلسل أكثر من افتراضي. أما في الواقع، نلاحظ أن هناك العديد من القرائن التي تظهر عدم معقولة مثل هذا التطور. على سبيل المثال، نرى دائماً أن إنتاجية العمل تظل عند مستويات منخفضة بشكل غير طبيعي<sup>10</sup>. علاوة على ذلك، يبدو أن الخصخصة، وهي عملية تكمن أهميتها في كونها وسيلة هادفة لإدخال علاقة أجرية فعالة<sup>11</sup>، تواجه عقبات عديدة، سياسية في الأساس، تمنع تجسدها؛ وهو ما يعزز الطبيعة الافتراضية لمنظور إعادة تأهيل العلاقة الأجرية في وضعها كشكل مؤسساتي مركزي، كما هو الحال في اقتصاديات السوق<sup>12</sup>.

## 2.2. عدم التوافق بين الضبطيات الجزئية:

تتمثل إحدى الخصائص الرئيسية للضبط الاقتصادي السائد في وجود عدم توافق واضح بين مكوناته المختلفة (الضبطيات الجزئية)؛ عدم توافق يعكس غياب مشروع تنموي قادر على إعطاء معنى لقرارات السياسة الاقتصادية.

إن تقابل ثنائي بين المنطقيات التي تحملها كل من الضبطيات الجزئية من شأنه السماح بتحديد مجموعة من أوجه عدم التوافق التي يكون تأثيرها المعطل على النشاط الاقتصادي ذو أهمية. على سبيل الذكر، يبدو أن الانفتاح التجاري هو الذي يشكل، في الظروف الحالية، العائق الأصعب.

وفعلاً فإن أحد أوجه عدم التوافق الرئيسية بين الضبطيات الجزئية يكمن في نزاع السلاح الجمركي من جهة وضرورة تعزيز الأنشطة الصناعية والصادرات من جهة أخرى، إذ أن الإلغاء الكامل للحماية الخارجية يؤثر سلباً بشكل كبير على ظروف ربحية مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك الصناعات التي تمتلك قدرات محتملة للتصدير. يمكن إعادة صياغة هذا التعارض بشكل عام من خلال اعتبار العلاقة الأجرية كطرف ثان: سيكون التعارض عندئذ بين الانفتاح في جميع المجالات والحاجة إلى تأسيس علاقة أجرية فعالة. ويظهر هذا التناقض بحجم أكبر إذا لاحظنا أنه حتى الاقتصاديين الليبراليين الذين ينادون عادةً بالتجارة الحرة أصبحوا يقبلون حجة "الصناعة الناشئة" لكونهم يدركون الحاجة إلى حماية الأنشطة المحلية الجديدة من المنافسة الخارجية مادامت هذه الأنشطة لم تكمل تدريبها بنجاح ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج.

بالنظر الى الوضع الحالي، يجب الاقرار بأن تفكيك الحواجز الجمركية و تكريس حرية حركة السلع لم يؤديا إلى ظهور أي قدرة إنتاجية أو تصديرية جديدة. على العكس من ذلك، فإن هذا الانفتاح، الذي تم بوتيرة سريعة، يعرض الصناعة الوطنية المهشة (العمومية والخاصة) لمنافسة وحشية تهدد بالقضاء عليها نهائياً.

وبقدر ما يهدف إلى زيادة درجة كفاءة الصناعة المحلية، ينبغي أن يكون نزع السلاح الجمركي من حيث المبدأ انتقائياً و ليس منهجياً. ومع ذلك، و كما أشار إليه الاستاذ فيصل ياشير<sup>13</sup>، فإن اختيار "المنافذ" يؤكد الحاجة إلى سياسة صناعية حقيقية يمكن أن تضمن التطوير ذي الأولوية للأنشطة الديناميكية على المستوى الخارجي والتي تتماشى مع التكوين الحالي والمتوقع لموارد البلاد. مبدئياً، لا يمكن أن تتوافق السياسة الصناعية مع الانفتاح العشوائي للاقتصاد على المنافسة الأجنبية. في هذا الصدد، نلاحظ أن إحدى السمات المهمة لفترة الانفتاح التي بدأت في أوائل التسعينيات هي الغياب شبه التام للوثائق المتعلقة بأهداف ووسائل هذه السياسة، إن وجدت.

علاوة على ذلك، من الجدير أن نذكر عدم التوافق، الواضح ولكن قليل ما يتم الحديث عنه، بين الانفتاح على العالم الخارجي من جهة والإبقاء على علاقة أجرية من النوع الزبائني، لا سيما في القطاع العمومي الصناعي، من جهة أخرى. إذ يبقى هذا الأخير سوق سياسة بامتياز، ليس فقط لأنه غالباً ما يتم تعيين مسيريه على أسس المحسوبية، ولكن أيضاً لأن توظيفه للموارد البشرية ونمط اشتغاله وتسيير أنشطته كلها عناصر لا تخضع للضرورات الاقتصادية المتعلقة بالربحية بقدر ما تمثل لشتى أنواع التدخل السياسي. على المدى الطويل، لا يمكن لمثل هذا الوضع أن يدوم إلا إذا تم تعبئة موارد مالية كبيرة لتمويل العجز الهيكلي الناجم عنه.

ما قيل للتو عن عدم التوافق المرتبط بالانفتاح التجاري يمكن أن يمتد ليشمل المكون الآخر لنمط الاندماج الدولي: سعر صرف العملة الوطنية (exchange rate). إن تحديد سعر الصرف، خلافاً لما نسمعه هنا وهناك، قرار سياسي بامتياز. هذا الطرح صحيح تماماً لأننا في سياق يأتي فيه الجزء الأكبر من موارد العملات الأجنبية من تصدير مادة خامة. علاوة على ذلك، فإن الدولة هي مالكة الحصري. كما هو الحال مع فتح التجارة والتفكيك الجمركي، فإن المبالغة في تقييم العملة الوطنية، وهو الوضع السائد في أغلب الاقتصادات الريعية، هو تكوين يحمل نفس أوجه عدم التوافق مثل تلك التي ذكرناها للتو، بحيث يكون تعزيز نظام النمو المستقل عن الربح محل النقاش.

لاعتبارات مرتبطة بالمنطق السياسي، يتم استغلال قيمة العملة الوطنية (أو سعر صرفها) من قبل الدولة لتكون بمثابة وسيلة لتلبية المطالب الاجتماعية المختلفة الموجهة إليها. إن منطق التوزيع، المرتبط بالأنظمة الريعية، يفرض ممارسة سعر صرف مرتفع. على العكس من ذلك، فإن التقليل من قيمة العملة هو وضع، على الرغم من ندرة حدوثه في النظام الريعي، يميل إلى إحباط منطق التوزيع<sup>14</sup>.

باختصار، يأخذ نمط الاندماج الدولي للاقتصاد، من خلال تشكيلات مكوناته الرئيسية، وضماً خاصاً في مسألة تماسك نمط الضبط الاقتصادي. إن تجارب بعض البلدان التي نجحت في الخروج من مصيدة التخلف (كوريا الجنوبية، إندونيسيا، البرازيل، ماليزيا، المكسيك، وغيرها) تبين جميعها أن أحد تحديات أي عملية تنمية هو قدرة البلد على جعل آلياته الداخلية للضبط الاقتصادي والاجتماعي تركز على القيود والفرص التي تنشأ من اندماجه الدولي.

تبرز مسألة التوافق بين الضبطيات الجزئية أيضاً على مستوى التقدم التسلسلي للتغيير. في تحليله لمسألة الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، يصر Ph.Hugon<sup>15</sup> على حقيقة أن التحول العميق للاقتصاد النامي يتطلب تكوين سياق مؤسسي ملائم. ويشير المؤلف إلى أنه، خلافاً للاعتقاد السائد، فإن "النموذج الآسيوي"، الذي يُقدم غالباً كمثل على نجاح الإقلاع الاقتصادي في البلدان المتخلفة سابقاً، يعتمد إلى حد كبير على قطاع تصدير مدعوم، وصناعة موجهة نحو سوق داخلية محمية، ومرونة كبيرة للنظام الإنتاجي وتحرير داخلي يسمح بتكوين سوق حقيقي في ظل دفع ومساندة من الدولة. بناءً على هذه الملاحظة، يستنتج P. Hugon التسلسل الأمثل للإصلاحات في البلدان النامية. وعليه يجب أن تتبع هذه الدول، حسب، المسار التالي: (1) الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي؛ (2) تحرير القطاع الحقيقي (real sector) الوطني؛ (3) التحرير المالي؛ (4) التحرير الخارجي للتجارة وحركة رؤوس الاموال. فأهم شيء في التغيير المؤسسي هو أن "الإصلاحات يجب أن توفق بين الوقت اللازم للتعليم والحاجة إلى كسر الربيع من خلال إصلاحات هيكلية جذرية".

هذا المخطط التسلسلي مثير للاهتمام لعدة اعتبارات. أولاً، لأنه يبدو أنه يفضل التحرير الداخلي على التحرير الخارجي. ثم لأنه يضع، في التسلسل الزمني للتغييرات، تحرير التجارة الخارجية في الموضوع الأخير، تماماً مثل التحرير الخارجي لحركة رأس المال.

في الجزائر، يبدو أن التغيير الذي حدث قد اتبع مساراً من الواضح أنه لا يتوافق مع المخطط الأمثل الذي وضعه Ph.Hugon. فاستقرار الاقتصاد الكلي الذي فرض في أعقاب تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات قد تحقق بالتزامن مع فتح عنيف وغير مدروس للحدود الوطنية. تحرير عمليات التجارة الخارجية وتفكيك الرسوم الجمركية، الأمر الذي تم تنفيذه في فترة زمنية قصيرة للغاية، أدى في الأخير إلى تدمير الاقتصاد الحقيقي الداخلي، وجعل أي فتح يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية الخارجية للبلاد عديم الجدوى.

### 3.2. عدم القدرة على خلق و "توجيه" ديناميكية إنتاجية:

ينبع هذا العجز من كون البناء الهرمي المؤسساتي يركز أساسا على الدولة والاندماج الدولي للاقتصاد. النمط الجديد للضبط يخضع لرغبة أكيدة في حماية الاقتصاد المحلي من تأثيرات تقلب أسعار النفط في السوق العالمية؛ والهدف الصريح يكمن في مواجهة الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات، وإيرادات الميزانية، وحجم العرض النقدي، والآثار الأخرى التي تشكل جميعها مصدر هشاشة للاقتصاد ككل. التغييرات التي تم اعتمادها تحافظ، في الواقع، على هيمنة المنطق "التوزيقي" في تسيير الموارد الريعية، ولو بشكل فيه نوع من الحذر.

نجد في الاسطر السابقة مكونات التشخيص الكلاسيكي الذي بموجبه تفسر التناقضات التي تميز التغيير المؤسساتي، أي الإصلاح، بكون هذا الأخير قد تم تصوره، منذ البداية، في إطار إشكالية تداول، وهي إشكالية تقصي تماماً المحددات الاجتماعية للإنتاج والتبادل. من خلال إعادة تأهيل السوق من منطلق التداول، فإن نمط الضبط الجديد يعدل فقط أسلوب الاستحواذ على الربح الخارجي ولا يزيل العوائق التي يواجهها النظام الإنتاجي المحلي، وبالتالي التراكم الداخلي.

في النظام الريعي، يحمل الربح قدرة على "تسميم"، من خلال الأشكال المؤسساتية، سلوك المتعاملين والفاعلين بطريقة تجعل هؤلاء يجدون أنفسهم مشجعين على السعي إلى تحويل الفرص المتوفرة أمامهم إلى أماكن اليوم، يلخصها المفكر دوجلاس نورث في مقولته: "إذا كان النشاط الأكثر ربحية في اقتصاد ما هو القرصنة، فمن المتوقع أن يستثمر المتعاملين والفاعلين في المهارات والمعارف التي ستجعلهم أفضل قرصنة"<sup>16</sup>. تلك هي الصعوبة الأساسية التي تعيق النشاط الإنتاجي في بلد ريعي مثل الجزائر: كيف نضمن أن العوائد المرتفعة تكون بفعل الإنتاج؟ بمعنى آخر، كيف نجعل الفاعلين أو المستثمرين يتجهون نحو أنشطة الإنتاج بدلاً من التفرغ في أنشطة المضاربة أو الخدمات؟

الإجابة على السؤال ليست سهلة، ولكن يبدو، على ضوء الخبرة المتراكمة، أن بعض التكوينات المؤسساتية لا تتوافق مع الحاجة، التي يعبر عنها باستمرار في الخطاب الاقتصادي الرسمي، لإطلاق حركية إنتاج. ذلك هو الحال، على سبيل المثال، مع سياسة سعر صرف الدينار (مبالغة في تقييم قيمة العملة الوطنية)، والتفكيك الجمركي، والتثبيت بالقطاع العمومي الصناعي الذي يظل أداءه خاضعاً للمنطق الزبائني ... إلخ.

في ظل هذه الظروف، لا يسعنا إلا أن نستحضر الفكرة المبسطة التي بموجبه يعتقد أنه من المرجح أن تحفز نفقات الميزانية المخصصة لتوسيع وتحديث البنى التحتية الأساسية، وهي السمة الرئيسية للنشاط الاقتصادي للدولة خلال العقدين الأولين من القرن الحالي، الاستثمار المنتج الخاص. إذا كان من الصحيح الإقرار بأن مثل هذه المرافق الاجتماعية والاقتصادية تجعل من الممكن توفير الظروف المادية اللازمة للاستثمار وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد، فإنه من الصحيح أيضا الاعتراف بأن الاستثمار المنتج الخاص يعتمد على عوامل مؤسساتية أخرى. بالنسبة للكثير من الملاحظين، هذه العوامل غير متوفرة في الجزائر<sup>17</sup>.

لا يمكن اختزال إشكالية الفعالية الإنتاجية في مسألة ظهور العلاقات التنافسية، أو في تطوير السوق. من الناحية المؤسساتية، لا يمكن حصر الاقتصاد في السوق الذي هو في حد ذاته بناء اجتماعي. المؤكد أن غياب مشروع "المدينة الصناعية" (industrial city project) هو نقطة الضعف الأساسية في الإصلاحات التي أجريت، وليس هيمنة الدولة أو غيابها.

تُظهر التجربة الحديثة أن تحرير سلوكيات السوق، والتي، علاوة على ذلك، تتعايش تماماً مع العلاقات الزبائنية، لا تكفي لبعث صناعة تنافسية قادرة على إيجاد مكانة لها في السوق الدولية. وقد يكون من السذاجة الاعتقاد في هذا الصدد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسعى إلى تحديث الهياكل الإنتاجية المحلية، وهي مهمة لا يستطيع تحقيقها سوى مشروع صناعي وطني.

مثال آخر يوضح عدم قدرة النمط الجديد للضبط على "إثارة" وتوجيه ديناميكية تراكم منفصلة عن الربح: يتعلق الأمر بتوظيف القرض. كما أشرنا إليه سابقاً، يظل سلاح القرض أداة قوية في إخضاع عالم الأعمال للإرادة الاقتصادية للدولة. فسيطرة الدولة على النظام المصرفي تفتح المجال واسعاً لإمكانية تحقيق المؤسسات الاقتصادية للأهداف التي تحددها الدولة، حتى ولو كانت هذه المؤسسات تابعة في غالبيتها للقطاع الخاص. لكن نظرة على واقع النظام المصرفي في الجزائر يجعل الملاحظ يندهش من كون أنه خلال عقدين من الإصلاحات، لم يتم تعبئة هذه الأداة، بطريقة أو بأخرى، من قبل الدولة.

### الخلاصة:

يوحي محتوى التغييرات التي نتجت عن عملية "التحرير" و"الانفتاح" في الجزائر بأن النظام الريعي سيستمر. أكثر من ذلك، يبدو أن الطبيعة الريعية للنظام قد تعززت بشكل لافت، لا سيما بسبب الترتيبات المؤسساتية التي يحملها النمط الجديد للضبط إذ نسجل بشكل أساسي،

بالإضافة إلى تهميش العمل كمؤسسة محورية في كل مشروع اقتصادي ذي مصداقية، عدم توافق بين مكوناته الجزئية وعدم قدرة واضحة على قيادة ديناميكية تراكم مستقلة عن قطاع المحروقات.

الصورة التي تم رسمها في الفقرات السابقة بشكل حد مقتضب توضح بما لا يترك مجال للشك بأن الدولة الجزائرية قد اختارت، في مجال التحكيم المؤسساتي، تنظيمًا يمكن تلخيص عنوانه في الاستغلال السياسي للريع. وعلى نفس المنوال، تشير الصورة إلى الصعوبة التي تواجهها كل من الدولة والمجتمع في بناء توافقات مؤسسية (institutional compromises) قادرة على السماح للبلاد بقطع الحبل السري الذي يربط الاقتصاد بالريع الخارجي. مواجهة الأزمة التي تلوح في الأفق تتطلب إعادة تشكيل عميقة لجميع المكونات المؤسسية للضبط الاقتصادي. فالتكوينات الحالية لعملية الضبط الاقتصادي ساهمت إلى حد كبير في تعزيز الطبيعة الريعية لنظام النمو، وهو الوضع الذي يتجلى في مسار اقتصادي يمكن تلخيص عناصره المميزة في تطور أسس اللواردات، وتراجع فاضح في الصناعة، وانتعاش للأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الإنتاجية واستمرار لبطالة أصبحت متوطنة.

بشكل عام، تظهر التجربة اليوم أن المزايا النسبية (comparative advantages) المرتبطة بالموارد الطبيعية لا تمنع بالضرورة ظهور أو بناء مزايا نسبية أخرى. لقد تمكنت العديد من البلدان الزراعية، باستخدام مواردها الزراعية، من إنشاء قطاع صناعي تنافسي (تايلاندا، ماليزيا إندونيسيا...)، كما تمكنت بلدان أخرى، باستخدام موارد منجمية، من الشروع في حركة لتنويع صادراتها (إيران وإندونيسيا). سواء أسفرت التجارب عن فشل مرير في العديد من الحالات أو نجاحها، وإن كان ذلك بشكل أقل حدوثًا، تميل الملاحظة التحريية أكثر فأكثر اليوم للتأكيد على الدور الرئيسي الذي تلعبه الوساطة المؤسسية لشرح تنوع المسارات الوطنية في تعبئة الموارد المنجمية لأغراض التنمية الاقتصادية. وتظهر هذه الملاحظة أن الريع الخارجي ليس نقمة ولا نعمة على البلد المستفيد. في الواقع، كل شيء يعتمد على طبيعة ومضمون التسويات المؤسسية التي تحكم تعبئة الموارد الريعية. في سياق الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بغياب مصادر النمو في القطاع الإنتاجي، وحيث لم يتمكن بعد هذا الأخير من اكتساب حركية مستقلة عن قطاع المحروقات وميزانية الدولة، يكمن التأثير السلبي للريع النفطي على النمو طويل الأمد في كونه يعيق ظهور مصادر النمو هذه، لا سيما في القطاع الصناعي. في هذه الظروف، يتمثل دور الدولة في التأكد من أن توزيع الموارد يعود بالفائدة، بشكل أولوي، على القطاعات الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص قطاع التصنيع.

#### قائمة المراجع:

1. Addi, Lahouari. *L'impasse du populisme*. Alger : ENAL, 1990.
2. Bellal, Samir. *La crise du régime rentier, essai sur une Algérie qui stagne*. Boumerdès : Frantz fanon, 2017.
3. Bellal, Samir. *Rente, populisme et question économique en Algérie - réflexions sur un système en crise*. Tizi-Ouzou : El-Amel, 2022.
4. Bellal, Samir. "Rapport salarial et régulation économique en Algérie." *Revue Tiers Monde*, no. 217 (2014), pp. 199-215.
5. Boyer, Robert. *Economie politique des capitalismes*. Paris : La Découverte, 2015.
6. Boyer, Robert. *Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux*. Paris : La découverte, 2004.
7. Bresser-Pereira, Luiz Carlos. *Mondialisation et compétition – pourquoi certains pays émergents réussissent et que d'autres non*. Paris : La découverte, 2009.
8. Fourquet, François. *Penser la longue durée – contribution à une histoire de la mondialisation*. Paris : La découverte, 2018.
9. Hugon, Philippe. *L'économie de l'Afrique*. Paris : La découverte, 2006.
10. Lanzarotti, Mario. *La Corée du sud : une sortie du sous-développement*. Paris : PUF, 1992.

11. North, Douglass. *Le processus du développement économique*. Paris : Editions d'Organisation, 2005.
12. Ominami, Carlos. *Le tiers-monde dans la crise*. Paris : La découverte, 1986.
13. Théret, Brunot. *Régimes économiques de l'ordre politique. Esquisse d'une théorie régulationniste des limites de l'Etat*. Paris : PUF, 1992.
14. Yachir, Fayçal. "L'ajustement structurel dans le tiers-monde." *Les Cahiers du CREAD*, no. 21 (1990), pp. 15- 41.

<sup>1</sup> في الجزائر، وكم توسط، تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات 05٪ من مجموع الصادرات، والحماية النفطية 60٪ من إيرادات الميزانية، كما تتعدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 40٪.

<sup>2</sup> الطبيعة الغامضة للريع النفطي تعني أساساً أن طريقة استخدامه في الحقل المحلي تتجاوز القيود التقليدية المتعلقة بالثمين (valuation) والتي تحكم، في اقتصاد السوق، الربح والأجور. فالريع يُعاد إنتاجه ويتجدد "بشكل طبيعي"، إذا جاز التعبير، دون الحاجة إلى إعادة تدويره أو توظيفه في الإنتاج، على الأقل طالما لم يتم استنفاد الموارد الطبيعية النفطية. الطبيعة المتناقضة وغير المحددة للريع النفطي تعني إذن أنه لا يوجد ما يلزم الدولة باستخدامه بشكل منتج، لغرض التراكم، باستثناء عوامل عشوائية، سياسية في الغالب، غير مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية.

<sup>3</sup> مما لا شك فيه أن هذا الجانب هو الذي دفع بعض المحللين للتعبير عن شكوكهم حول قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. استناداً إلى دراسته للتجربة الكورية، كتب م. لانزاروتي: "من غير المرجح حقاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره الوسيلة المفضلة للتزود بسلع التجهيز، يمكن أن يحافظ على التراكم على المدى الطويل. الديون تُسدد، والاستثمار المباشر له مقابل".

Lanzarotti Mario, *La Corée du sud : une sortie du sous-développement* (Paris : PUF, 1992), p. 184.

<sup>4</sup> ينشط القطاع الخاص، الذي يتألف بنسبة 90٪ من المؤسسات الصغيرة، غالباً من النوع العائلي، بشكل أساسي في الصناعة التحويلية (الصناعات الغذائية خاصة)، النقل البري والبناء والخدمات. وفقاً للبيانات الأخيرة، يؤكد التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الضعف النسبي في عدد المؤسسات ذات الطابع الصناعي. بالأرقام، 18٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي من النوع الصناعي، والباقي شركات خدمات (46٪). وبناء (35٪). تظهر هذه التركيبة بوضوح أن الاستثمار الخاص يتوجه نحو الأنشطة التي تكون بطبيعتها غير مفتوحة على المنافسة الأجنبية وحيث تكون فترات الاسترجاع قصيرة للغاية.

<sup>5</sup> أنظر

Benachenhou Abdellatif, "Keynes est mort," *El-Watan*, 20/01/2009.

<sup>6</sup> في الواقع، ما ينطبق على رأس المال الأجنبي ينطبق أيضاً على رأس المال الخاص المحلي. ففشل الخصخصة في الجزائر ناتج في الأساس من نفس التناقض بين سياسة التجارة الحرة مع الخارج وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>7</sup> نذكر للقارئ أن ظاهرة "المرض الهولندي" تحدث عندما يتعرض اقتصاد بلد ما لصدمة خارجية إيجابية، على شكل زيادة مفاجئة وكبيرة في دخله الخارجي (مداخيل تصدير النفط، مثلاً)، مما يؤدي إلى زيادة في قيمة العملة الوطنية (بالتعبير الحقيقي)، وهو ما يجعل بالتالي الصناعة الوطنية أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية.

<sup>8</sup> رغم الإصلاحات الشكلية التي مسته، يبقى القطاع العمومي الصناعي هو الوحيد، من بين جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، الذي حافظ عملياً على نفس نمط التشغيل. فالقطاع ظل وكر للفساد والتبذير، وفضاء يسير وفق المنطق الزبائني، ومصدر لعجز مالي كبير نادراً ما يتم الإعلان عن قيمته.

<sup>9</sup> أنظر

Ominami Carlos, *Le tiers-monde dans la crise*. (Paris : La découverte, 1986).

<sup>10</sup> حسب التقارير الدورية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "التنمية البشرية العربية"، تعتبر الجزائر من الدولة العربية التي تسجل أدنى مستوى لإنتاجية رأس المال المادي، إضافة إلى إنتاجية منخفضة للغاية لليد العاملة.

<sup>11</sup> الخصخصة ليست بالضرورة مرادفاً للفاعلية، لكنها شرط من شروطها الأساسية. في حال غياب بيئة تنافسية مثلاً، يمكن أن يتبين أن القطاع الخاص أو رأس المال الخاص غير فعال مثله مثل القطاع العمومي. ولكن على عكس القطاع العمومي، فإن القطاع الخاص يظل دائماً قادر على ضمان ربحية مالية.

<sup>12</sup> لمزيد من التوضيح حول مكانة العلاقة الاجرية في الاقتصاد الجزائري، انظر

Bellal Samir, "Rapport salarial et régulation économique en Algérie," *Revue Tiers Monde*, no. 217 (2014), pp. 199-215.

يمكن تحميل المقال من: <https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2014-1-page-199.htm>

<sup>13</sup> أنظر

Yachir Fayçal, "L'ajustement structurel dans le tiers-monde," *Les Cahiers du CREAD*, no. 21 (1990), pp. 15- 41.

<sup>14</sup> نشير هنا الى أنه يجب فهم مسألة ما يتوجب فعله في مجال سعر الصرف من منظور يأخذ في الاعتبار أوجه التكامل الموجودة بين المكونات المؤسساتية التي تحدد مجموع الضبطيات الجزئية. على سبيل المثال، لا جدوى من الرغبة في الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني من خلال سياسة سعر الصرف المناسبة إذا لم نحاول في نفس الوقت دمج الممارسات الضبطية الأخرى (الأجور، الميزانية والضرائب وما إلى ذلك) في نفس الاتجاه.

<sup>15</sup> أنظر

Hugon Philippe, *L'économie de l'Afrique*. (Paris : La découverte, 2006).

<sup>16</sup> أنظر

North Douglass, *Le processus du développement économique*. (Paris : Editions d'Organisation, 2005).

<sup>17</sup> أنظر

Benissad Hocine, "Algérie : du modèle de développement," *El-Watan*, du 23-24/03/2009.